أزمة انهيار أسعار البترول و انعكاسها على اقتصاديات الدول المنتجة
حالة الجزائر بين أزمة 1986 و المرحلة الراهنة

من إعداد

الأستاذ الدكتور : بن ثابت علي كلية العلوم الاقتصادية جامعة عنابة
الدكتور بحيح عبدالقادر كلية العلوم الاقتصادية جامعة سيدي بلعباس
الدكتور يحياوي سليمان كلية العلوم الاقتصادية جامعة سيدي بلعباس

المقدمـــــــــــة :

أثبتت الدراسات الاقتصادية المنجزة في القرن العشرين بأن الأزمات الاقتصادية تصيب جل اقتصاديات العالم بدرجات متفاوتة و إن لم نقل حسب درجة مساهمتها في الاقتصاد العالمي ، و خاصة بعد بروز اقتصاديات المناطق المتكاملة[1] و المناطق النقدية[2] التي تولد عنها تكامل اقتصادي بين مجموعة من دول تسيطر على الاقتصاد الدولي ، من جانب تموين الأسواق الداخلية لدول النامية التي تعاني من نقص في الإنتاج المحلي ،و اعتمادها على اقتصاد الريع ، فمنطقة اليورو مثلا تؤثر تأثيرا مباشرا على اقتصاديات دول البحر البيض المتوسط و دول افريقيا ،التي تندمج اقتصادياتها مع اقتصاد منطقة أوروبا من ناحية عملية الاستيراد و تموين اقتصادياتها المحلية ، و من جهة أخرى نجد في المقابل تاثير الاقتصاد الأمريكي الذي يؤثر مباشرة في اقتصاديات الدول التي تعتمد عليه من ناحية التموين كذلك، و في بناء احتياطاتها الخارجية بالعملة الأمريكية. و المثال ينطبق على الاقتصاد الجزائري الذي يبني معاملاته بطريقة مزدوجة فإن التأثير يكون مباشر و مزدوج لأنها تتعامل كدولة مع الاتحاد الأوروبي في تموين السوق المحلية ،و مرة تتعامل مع الاقتصاد الأمريكي في تحصيل حجم صادراتها من المحروقات بالعملة الأمريكية قصد بناء احتياطها بالعملة الأجنبية على مستوى ميزان مدفوعاتها ،باعتبارها دولة منتجة للبترول و صادراتها أكثر من 95 % ، في هذا السياق نتساءل عن التأثيرات الخارجية التي تؤثر على الاقتصاد الجزائري و خاصة الأزمات المتتالية لانخفاض أسعار البترول ؟
و لمعالجة الإشكالية السابقة سوف نتطرق إلى العناصر التالية :
- كيف بدأت أزمة انهيار البترول نهاية الثمانينات و تداعياتها ؟ .
- كيفية مواجهة أزمة انهيار أسعار البترول نهاية الثمانينات من طرف السلطات العمومية ؟
- آثار أزمة انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال نفس الفترة ؟
- رجوع أزمة انهيار أسعار البترول خلال سنة 2015 .
وللإجابة على إشكالية البحث، ارتأينا وضع الفرضيات التالية كإجابات مبدئية عن الأسئلة الفرعية :
- انخفاض أسعار البترول بعد أزمة سنة 1986م أدى إلى إختلالات هيكلية في إقتصاد معظم دول الأوبك المصدرة للبترول و منها الإقتصاد الجزائري.
- الجزائر استطاعت تصحيح إختلالاتها الهيكلية في إقتصادها بفضل تدخل المؤسسات المالية الدولية و على رأسها FMI.
- توجد عدة مصادر إقتصادية بديلة عن قطاع المحروقات في الجزائر تجنب الجزائر تقلبات أسعار البترول المتتالية .

I. أزمة انهيار البترول سنة 1986 و انعكاساتها الاقتصادية :

شهد الاقتصاد العالمي تراجع في النمو الاقتصادي بداية الثمانينات ، و خاصة الاقتصاديات الكبرى كالاقتصاد الأمريكي و الأوروبي الممثل للاقتصاد الرأسمالي ،مما انعكس سلبا على اقتصاديات الدول المنتجة للبترول و خاصة الدول العربية بما فيها "المملكة السعودية الذي بدأ ميزان مدفوعاتها منذ سنة 1982م نتيجة للسياسة المعتدلة التي تسير عليها السعودية يتأثر بانخفاض عائدات البترول، وظهر به عجز تمت تغطيته بالسحب من احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي، وقد استمر السحب حتى أوائل 1986م لدرجة أن احتياطها النقدي انخفض من 160 مليار دولار إلى ما يقل عن 70 مليار دولار، وبسبب انخفاض حجم الصادرات البترولية في دول الخليج بين 1981م و1985م أعلنت المملكة العربية السعودية عن تغيير سياستها البترولية.

[1] - économies intégrées
[2]- zones monétaires .

حيث قررت القيام بمشاركة الدول العربية الخليجية باسترداد حقها من السوق العالمية بدلا من التنازل عنه للدول المنتجة الأخرى، وبدأت السعودية في تنفيذ سياستها التي أطلق عليها (حرب الأسعار) والمطالبة بنصيب عادل في سوق البترول العالمي، وكانت السعودية تعرف أن هذه السياسة ستؤدي إلى خفض أسعار البترول بشدة، ولكنها نظرت إلى أثر اتفاقيات التصدير في المدى القصير حيث زادت من إنتاجها بسرعة تفوق انخفاض الأسعار، وإلى أثرها في المدى الطويل نظرا لإمكانية استرداد حصتها من السوق العالمية وهذه السياسة تتمشى مع احتياطيات السعودية الضخمة ومع انخفاض تكاليف الإنتاج التي تحظى به. فحاولت السعودية في جانفي 1986م التخلي عن عبء تقليص الإنتاج فرفعت إنتاجها إلى خمسة ملايين برميل في اليوم، وعلى الفور هوت الأسعار بأكثر من 50بالمائة وتدهور فجأة سعر الخام العربي الخفيف من 27.53 دولار للبرميل سنة 1985م إلى 12.97 دولار للبرميل سنة 1986م وإلى 8.15 دولار في جوان 1986م. وأعلنت منظمة الأوبك بمبادرة من السعودية خطأ سياسة حرب الأسعار، وضرورة نبذها والعودة إلى نظام التقيد بحصص الإنتاج والسعر الرسمي للأوبك، والعمل على امتصاص الفائض من الأسواق بهدف إيجاد توازن دقيق بين كل من العرض والطلب العالميين للمحافظة على استقرار السوق والأسعار، وقد أدى إتباع هذه السياسة إلى تحقيق استقرار ملحوظ في أسواق البترول العالمية، وإلى استعادة الأسعار لبعض قوتها، حيث دارت الأسعار حول 18 دولارا للبرميل بعد أن تدنت إلى ما دون عشر دولارات.

لكن منذ أن قررت منظمة الأوبك الإلتزام بسقف إنتاج قدره 16مليون وثمانية ألف برميل في اليوم، ارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ حتى بلغت 13 إلى 15 دولار للبرميل في بداية ديسمبر 1986م، ثم أخذت في الارتفاع التدريجي إلى أن بلغت 18 دولار للبرميل سنة 1987م وذلك عندما أدخلت منظمة الأوبك لأول مرة نظام حصص الإنتاج[1]".

الاقتصاد الجزائري ،الذي عرف تراجع في معدل النمو بسبب تراجع أسعار البترول التي تدنت ما بين 13 و 15 دولار للبرميل الواحد سنة 1986 بعدما سجلت سنة من قبل أسعار مرتفعة في 1985 سعر 27 دولار و 32 دولار سنة 1982 ، و نتيجة لهذا التراجع انخفضت صادرات الجزائر إلى 7.9 مليار دولار سنة 1986 مقابل 12.7 مليار دولار سنة 1985 [2] . الذي دفع بالسلطات العمومية إلى إعادة النظر في البناء الاقتصادي الكلي ، باتخاذ إجراءات جديدة التي تهدف إلى التحول الاقتصادي الجديد يقوم على أسس وقواعد السوق . و تمثل هذا التغيير في احداث نوع من استقلالية الؤسسات الاقتصادية التي عرفت هيمنة مركزية في اتخاذ القرار من ناحية و الاعتماد المباشر على التمويل المركزي الذي أقرته اصلاحات 1971 التي ترمي ارتكاز تنظيم الاقتصاد الوطني على التخطيط المركزي المستند إلى مبادئ و قواعد الاقتصاد الاشتراكي و تمثل التنظيم الاقتصادي أنذاك على تكريس منطق تخطيط عمليات التمويل و مركزها ،و في الحقيقة فإن هذه المركزة تستجيب لثلاثة اعتبارات أساسية و هي ضرورة التوافق مع الفلسفة العامة للتنظيم الاقتصادي ،و ظرورة أن ينسجم نظام التمويل مع هذا التجاه بإعتباره مجرد أداة لتنفيذ التنمية التي تترجم في شكل مخططات ،أما الاعتبار الثاني فتمثل في تعاظم مركزة قرارات الاستثمار مباشرة مع بداية المخطط الرباعي الأول (1973-1970) ،كما أجبرت المؤسسات على تركيز حساباتها في بنك واحد مختص في لقطاع بينما يتمثل الاعتبار الثالث في في ارتفاع مستوى الأهداف عى صعيد الاستثمار و رحب أن يكرس نظام التمويل لتحقيق هذه الأهداف ،و لن يتم ذلك إلا بواسطة مركزة القرارات التمويل و مراقبة التدفقات النقدية ، و هذا يعني أن الدائرة البنكية و النقدية بصفة عامة ترتبط بالدائرة الحقيقية التي تقوم على مبدأ التخطيط الكمي [3] ، التغير الذي حدث بعد 1986 تمثل في إحداث نوع من استقلالية المؤسسات المالية و المصرفية و النقدية عن الدائرة الحقيقية مع إعادة النظر في قانون الاستثمارات و المؤسسات المصرفية و طرق تمويل الاستثمارات التي تعتمد بالدرجة الأولى على الادخار العمومي ، هذا التغيير تمثل في تشريع قانون بنكي جديد يهدف لإصلاح الجذري للمنظومة المصرفية ، محددا بوضوح مهام و دور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد المرحلة الراهنة و التي تتطلب نوع من الاستقلالية في تسيير المعروض النقدي وفق احتياجا الاقتصاد الوطني و هذا لبلوغ هدف أساسي المتمثل في

---

[1] - الكاتب علي عباس عبد الجليل- الموقع الالكتروني
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=347:-algeriechoc-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.Vlh1K09nTcc

[2] - دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية - د بلعزوز بن علي و د كتوش عاشور جامعة الشلف -الجزائر

[3] - سياسة جلب الادخار و تشجيع الادخار "دراسة حالة البنوك التجارية العمومية الجزائرية " رسالة دكتوراه – حمدوش وفاء - جامعة عنابة 2014.201

مأخوذة من كتاب طاهر لطرش تقنيات البنوك ص 178.

الحفاظ على التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي و ضبط من جهة أخرى المؤشرات الاقتصادية الرئيسية كمعدل التضخم و حجم الكتلة النقدية و فق ما يتطلبه التمويل و الإنفاق العام ، بالمقابل رفع من حجم الاستثمار حسب رؤى اقتصادية واضحة.

II. اثر أزمة انهيار أسعار البترول 1986 على الاقتصاد الجزائري :

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات و تغيرات هامة أملتها الظروف والتحولات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية و الدولية و هذا على كافة الأصعدة الاقتصادية ، الإيديولوجية السياسية ....فنجدها غداة الاستقلال قد تبنت إستراتيجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد ، لكن سرعان ما بدأت هذه الإستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف و الاختلال و هذا ابتداء من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية المعاكسة و تأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في أزمة حادة دفعت الدولة الجزائرية في إعادة النظر في النمط الاقتصادي الذي يمكنها من التحرر من هذه اقتصاد الريع الذي أصبح مصدر لتبعية الاقتصادية و الجار للازمات المالية المتتالية و الغير المتوقعة .

و قد رافق هذا التحول عدة التدابير و الإصلاحات الاقتصادية المتتالية و الواسعة و التي مست مختلف القطاعات الاقتصادية ، سواء تلك الإصلاحات التي كانت بإرادة الدولة أو اصلاحات اخرى حدثت نتيجة ضغوطات خارجية نتيجة تفاقم موازين الاقتصاد الكلي و التي بدأت معالمها تظهر منذ سنة 1986 .

انهيار اسعار البترول أدخل الدولة الجزائرية في أزمة اقتصادية تمثلت في اختلال هيكلي فرض على السلطات العمومية مراجعة القوانين الاقتصادية التي كان يسير عليها الاقتصاد الوطني مثل قانون وبموجب قانون12-86 المتعلق بنظام البنك والقرض، تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية، حيث تقوم فلسفة هذا القانون في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي. انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات ،و قد تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1984-80) ، و مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزيا.

و يمكن إيجاز أهم المبادئ و القواعد الأساسية التي تضمنها القانون في النقاط التالية :

1 - تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات المنصوص عليه في قانون 1971 مع دعم الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية .

2 – تجسيد دور البنك المركزي كسلطة نقدية مع تعزيز وظائفه الرئيسية كدوره كبنك البنوك، وإن كانت هذه المهام تسيير وفق توجيه الحكومة المتمثلة في لسلطة التنفيذية .

- بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير و بين نشاطات البنوك التجارية ، الأمر الذي سمح بإقامة قنوات لتمويل المعتمدة على الادخار العام ،و إعادة توجيهه نحو الاستثمار الحقيقي .

- أعاد القانون للمصارف ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، كما سمح للبنوك إمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح أيضا بإمكانها القيام بإحداث الائتمان دون تحديد لمدته أو للأشكال التي يأخذها، كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرجاعه ، و الحد من مخاطره ،خاصة عدم السداد أثر الأزمة كان عميق في الاقتصاد الجزائري مما جعل السلطات العمومية آنذاك تواصل سياسة الإصلاحات الاقتصادية مع إعطاء الأولية لوحدات الاقتصاد الجزئي ،و التي راهنت عليها الدولة الجزائرية كبديل لاقتصاد الريع ، و من خلالها تم تشريع قانون استقلالية البنوك لسنة 1988:لم يخل قانون 1986 من النقائص و العيوب،فلم يستطيع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية،خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنـة1988[1]. الذي ينص على المبادئ التالية :

1- تعزيز دور البنك المركزي في تسيير المعروض النقدي من الكتلة النقدية لغرض التحكم في قيمة العملة و الحفاظ على الأسعار.

2-منح استقلالية للمؤسسات الاقتصادية مع التخلي عن مقررات قانون 1971 الذي يجبر ها على التسيير المركزي .

[1] - المرجع سابق الذكر "دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية " - د بلعزوز بن علي و د كتوش عاشور جامعة الشلف -الجزائر

3- منح استقلالية للبنوك التجارية الخمسة المشكلة للقطاع المصرفي في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.
4- اعتبار البنك التجاري كشخص معنوي يمارس نشاط تجاري يخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي. مع مراعاة مبدا الربحية في نشاطه التجاري الخاضع لرقابة السلطة النقدية (البنك المركزي).
- السماح للمؤسسات الإقراض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل ، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

يمكن القول أن الاصلاحات الاقتصادية التي انتهجت في الجزائر منذ مطلع الثمنينات عرفت فشل على المستوى الإقتصادي ,فمنذ أن انهارات اسعار البترول و التي كانت بداية الثمانينات ،و التي أجبرت الدولة الجزائرية على اعادة النظر في التنظيم الاقتصادي الوطني، لم ترقي إلى مستوى الاهداف المنتظرة حيت بلغ العجز المالي ما بين الفترة (1984- 1987) المتعلق بالمؤسسات الاقتصادية بـــــ 125 مليار دينار او ما يعادل 18,5 مليار دولار كما ان الظروف الخارجية لم تكن في صالح الجزائر ، و بهذا الانخفاض في أسعار النفط و قيمة الدولار التى كانت عملة ارتكازية في مجال المحروقات أديا الى انخفاض كبير في إرادات الجزائر من 13 مليار سنة 1985 الى 7 مليار دولار سنة 1986

III. المباشرة في الإصلاحات و عصرنة الاقتصاد الوطني لمواجهة تقلبات أسعار البترول :

ضمن مسار إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي ،شرعت الدولة الجزائرية في تطبيق الاصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تحديد ضمان النمو الدائم و استقرار اقتصادها الجزئي و اقتصادها بصفة عامة كأهداف ذات أولوية من خلال ما اتخذته من إصلاحات اقتصادية .

و قد لجات الجزائر إلى احداث تغييرات عميقة سمحت بتغيير سير اقتصادها بغحداث قطيعة مع اساليب التسيير السابقة ،عن طريق اتصالها بالمؤسسات المالية الدولية و على راسها صندوق النقد الدولي FMI ، و الذي فرض عليها جملة من االصلاحات الاقتصادية نذكرها في ما يلي :

1- **المباشرة في مخطط التعديلات الهيكلية** : الذي سمح لدولة الجزائرية بإعادة النظر في التنظيم الاقتصادي الداخلي و الخارجي مما فرض عليه المصادقة على اتفاقية نيويورك الرامية باحترام قوانين منظمات حماية و ظمان الاستثمارات الخارجية .و قد تم المصادقة على نصوص قانونية مهمة منها قانون النقد و القرض التي أحدثت تغيير جذري في نمط الاقتصاد الجزائري داخليا و خارجيا سواء من ناحية الاستثمارات الخارجية أو من ناحية المعاملات الخارجية (التجارة الخارجية) .

و بعد الاتفاق الأول مع الصندوق الدولي سنة 1989 ،المترب عنه منح للجزائر قرض قصير الأجل مقدر بـ 200 مليون دولار و الموجه لتغطية عجز ميزان المدفوعات خلال هذه السنة ،تم اتصال ثاني سنة 1991 و الذي من خلاله تم استحداث ميكانزمين : الاول خاص بصناديق "التهيئة " و يهدف إلى تقديم الدعم المالي للمؤسسات قصد السماح لها بمواجهة الظروف الاقتصادية التي يفرضها الانخراط في الاقتصاد العالمي و الميكانيزم الثاني " الممثل في احداث " الشبكة الاجتماعية " التي كان هدفها الحد من انعكاسات تحرير الأسعار.

استمرار تدهور اسعار البترول بداية التسعينات أفشلت كل التوقعات في الوقت كانت فيه كل المؤشرات الاقتصادية في مستويات خطيرة و خصوصا تلك المتعلقة بالمديونية الخارجية و خدمتها إلى درجة وجدت الجزائر نفسها عاجزة عن تسديد الدين الخارجي بسبب انخفاض احتياط العملة الأجنبية .مما أجبر السلطات العمومية أنذاك اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية بغية تصحيح الاختلالات الكبرى للاقتصاد الوطني ،و أصبح اعادة جدولة الديون الخارجية امر لا مفر منه و من ثم تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي الرامي إلى الهداف التالية :

1. العودة إلى النمو و الاستقرار المالي.
2. تحويل مستوى التضخم الوطني إلى المستوى العالمي .
3. اعادة تشكيل الاحتياط بالعملة الأجنبية.
4. تحرير التجارة الخارجية .
5. مراعاة توازن الأسعار المحلية بالأسعار الخارجية.
6. إعادة تنظيم نظا الحماية الاجتماعية .
7. وضع سياسة نقدية صارمة.

8. اعادة هيكلة النظام المالي و عصرنته.
9. تعميق الإصلاحات الهيكلية.
10. تخفيف خدمة المديونية الخارجية على المديين المتوسط و الطويل.

IV. عودة انهيار أسعار البترول و تزامنها مع الأزمة المالية العالمية 2008 :

المتتبع للإحداث الاقتصادية يجمع بين الأزمة المالية العالمية 2008 التي مست معظم الدول المرتبطة مباشرة بالاقتصاد الأمريكي و تدهور أسعار البترول مرة ثانية بعد أزمة 1986 ، و هذا الانخفاض يرجعه المختصين لأسباب سياسية تريد من وراءها الولايات المتحدة الأمريكية تركيع بعض دول العالم المنتجة لهذه المادة و التي أصبحت لا تنساق لقرار أمريكا، و البعض الآخر يرجعها لأسباب اقتصادية المتمثلة في وصول العالم المستهلك لهذه المادة لبائل رخيصة التكلفة و المتمثلة في الطاقة البديلة ،و البعض يرجعها إلا الركود الاقتصاد الذي وصلت له البلدان المستهلكة للبترول ،لكن تبقى النتيجة واحدة و سلبية على اقتصاديات الدول المنتجة كدولة الجزائر التي تراجعت قيمة الصادرات بمعدل46,60 بالمائة حيث قدرت خلال السداسي الأول لسنة 2009م ب 20,7 مليار دولار مقابل 38,6 مليار دولار تم تحقيقها في نفس الفترة لسنة 2008م، في المقابل استمرت الواردات في الارتفاع حيث بلغت قيمتها 19,7 مليار دولار مقابل 18,9 مليار دولار للسداسي الأول لسنة 2008م أي بمعدل 4,04بالمائة و ترتب على ذلك تراجع فائض الميزان التجاري إلى المليار دولار في نهاية جوان 2009م بعدما وصل إلى 19,75 مليار دولار لنفس الفترة سنة 2008م. أما معدل النمو فقد قدر سنة 2009م بنسبة 2,2بالمائة حسب تقرير صندوق النقد الدولي حول الآفاق الاقتصادية العالمية، والذي يعتبر مستوى غير كاف لامتصاص البطالة وتنفيذ مختلف البرامج المسطرة، أما الواردات الجزائرية فقد ارتفعت إلى حوالي 38 مليار دولار سنة 2008م بسبب زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية ومن مظاهر ذلك: ارتفاع أسعار المواد الغذائية ب 8,6بالمائة، ارتفاع أسعار المواد الزراعية ب 4,1بالمائة، ارتفاع المنتجات الغذائية الصناعية ب 13,5بالمائة. أما بالنسبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة فقد سجلت انخفاضا في سنة 2009م بنسبة 60بالمائة، كما لعبت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة إلى جانب تراجع العائدات البترولية دورا هاما في جعل مناخ الأعمال غير جذاب وأهمها وضع سقف أقصى على المشاركة الأجنبية في رؤوس أموال شركات الأعمال ب49بالمائة.

و تأتي الأزمة الجديدة بمؤشرات مماثلة، فالنسيج الصناعي يبقى متواضعا، و الصناعة لا تمثل سوى 5 في المائة من الناتج المحلي الخام، كما أن المحروقات تمثل 96 في المائة من الصادرات و60 في المائة من الجباية. و على غرار ما تم في أزمة 1986، حيث قررت الحكومة التخلي عن تطبيق المخطط الخماسي 1985-1989، حيث كان ميترو الجزائر من بين المشاريع المضحى بها، فإن الدولة بدأت بتعليق أو إلغاء المشاريع التي لم تعتمد، بما في ذلك مشاريع الترامواي، وعلى خلاف الوضع في 1986، فإن الجزائر استفادت من احتياطي صرف يغطي عمليات التجارة الخارجية و يقدر بحوالي 150 مليار دولار حاليا، كما أن مستوى المديونية متدن بـ3,5 مليار دولار. لكن بالمقابل تعاني الجزائر من زيادة عجز في الميزان التجاري بحوالي 7 مليار دولار وميزان المدفوعات خلال السداسي الأول من السنة، فضلا عن زيادة اقتطاعات صندوق ضبط الإيرادات الذي يمكن أن ينضب تقريبا في 2017، إذا استمر تراجع سعر البرميل من النفط .و يتوقع الخبير الدولي جورج ميشال أن تتأثر دول عديدة مصدرة للنفط في 2016، مع استمرار تدهور إيراداتها بنسبة 40 إلى 45 في المائة، مشيرا إلى أن الجزائر من بين البلدان التي ستعاني لضيق هوامش حركتها وعدم تنوع اقتصادها، حيث ستمثل السنة المقبلة عاما صعبا بالنسبة للاقتصاد الجزائري1.

V. قطاع الفلاحة و السياحة بدائل للبترول في الجزائر :

[1]- مقال " شبح ازمة 1986 يلوح في السماء" –حفيظ صوايلي المنشور في جريدة الخبر تاريخ 23 نوفمبر 2015

كانت الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي و اثناء الاحتلال تصدر القمح و الشعير إلى الأوروبا، و بعد استقلال الجزائر ، و مع ذهاب كبار المزارعين الفرنسيين انهار المستوى الزراعي، الذي كان من أعمدة الاقتصاد. باكتفاء ذاتي وتصدير أيضا، بأسعار نافست السوق الأوروبية ، بإنتاج وصل إلا 90% من القمح عام 1962، صار الأمر لا يتعدى 25% فقط من الإنتاج المطلوب. مثلت الزراعة 65% من مداخيل الجزائر، قبل دخول محطة تصدير النفط و الغاز. لكن بعد الشروع في انتاج البترول و خاصة بعد قانون 1987 المتعلق بهيكلة الأراضي الزراعية تدنى المنتوج الزراعي و لم يعد يكفي حتى السوق الداخلي مما جعل الدولة تلجأ للاسواق العالمية لاستراد ما يكفي الاستهلاك المحلي .سواء من حبوب جافة أو قمح لين أو حتى تغذية حيوانية .

فعلى الجزائر كسب رهانات المستقبل باعتمادها على المنتوج المحلي من أجل تخفيض فاتورة الاستيراد من خلال سياسة واضحة في دعم القطاع الفلاحي الذي يعول عليه في سد ثغرة تدني أسعار البترول ،و كذا تشجيع السياسة التحويلية

و الغذائية من خلال إرساء صناعة تركيبية ،بالموازاة عليها اعادة النظر في تنظيم قطاع السياحة في البلاد مع تنمية القدرات السياحية التي تزخر بها مناطق مختلفة في البلاد ، و بهذا و مع الاستغلال الجيد لقطاع الفلاحة بكل ما يزخر من موارد خاصة المحاصيل الكبرى التي تحقق الأمن الغذائي والعناية بالقطاع السياحي وتشجيع ترقية قطاع الخدمات والصيد البحري والسهر على تحرير المبادرة المالية من خلال السماح بقيام بنوك إسلامية ومؤسسات تأمين إسلامية لجعل الجزائر قطب مالي عالمي في المغرب العربي و إعادة هيكلة قطاع التوزيع سواء تعلق الأمر بأسواق التجزئة أو أسواق الجملة أو الأسواق المتخصصة في كل مناطق الوطن، و التعويل بتطوير الصناعة الدوائية، ومساهمة الجزائري بجدية وفعالية في التنمية[1]. تتمكن من تغيير نمط الاقتصاد الوطني من اقتصاد الريع يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل المحروقات إلى اقتصاد التنمية يعتمد على المنتوج المحلي .

المراجع المعتمدة في البحث :

1- ضياء مجيد الموسوي الأزمة العالمية الراهنة ديوان المطبوعات الجامعية 2010 الجزائر.
2- ضياء مجيد الموسوي اقتصاد السوق و العولمة البديلة دار هومه 2009 الجزائر.
3- رسالة دكتوراه سياسة جلب و تشجيع الادخار – حمدوش وفاء – جامعة عنابة 2015.2014
4- رسالة دكتوراه تطور النفاق العمومي و اثره على التمية المستدامة –فتوح خالد –جامعة تلمسان 2015/2014 .
5- مقال دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية - د بلعزوز بن علي و د كتوش عاشور جامعة الشلف –الجزائر 2014 .
6- مقال " شبح ازمة 1986 يلوح في السماء" –حفيظ صوايلي المنشور في جريدة الخبر تاريخ 23 نوفمبر 2015
7- الكاتب علي عباس عبد الجليل- الموقع الالكتروني
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=347:-algeriechoc-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.Vlh1K09nTcc

[1] - الدكتور كمال رزيق، أستاذ العلوم الإقتصادية بجامعة البليدة مقال مع البوابة الجزائرية لطاقة البديلة